الأمير والرئيس التركي يبحثان تعزيز العلاقات

سموه قلد غول «قلادة مبارك الكبير»

استقبل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بقصر بيان أمس رئيس جمهورية تركيا عبدالله غول والوفد الرسمي المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وعقدت المباحثات الرسمية بين الجانبين ترأس فيها الجانب الكويتي سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك وكبار المسؤولين بالدولة، وعن الجانب التركي الرئيس عبدالله غول رئيس جمهورية تركيا وكبار المسؤولين في الحكومة التركية.

وتناولت المباحثات العلاقات المتميزة بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات وتوسيع نطاق التعاون بين الجانبين بما يخدم مصالحهما المشتركة وأهم القضايا ذات الاهتمام المشترك. هذا وقد ساد المباحثات جو ودي عكس روح الصداقة التي تتميز بها العلاقة بين البلدين الصديقين ورغبتهما المشتركة في المزيد من التعاون والتنسيق على مختلف الاصعدة.

وقام سمو الأمير بتقليد الرئيس عبدالله غول رئيس جمهورية تركيا "قلادة مبارك الكبير" تقديرا لدوره في توطيد العلاقات بين البلدين الصديقين وتعزيز التعاون بينهما في مختلف المجالات.

وكان الرئيس التركي وصل الى البلاد ظهر أمس والوفد الرسمي المرافق له في زيارة رسمية للبلاد تستغرق يومين يجري خلالها مباحثات رسمية مع سمو امير البلاد.

سمو الأمير مستقبلاً الرئيس التركي

فرحات لـ الجريدة: المباحثات المصرية - الكويتية لتفعيل العمل العربي

الرئيس حسني مبارك في الكويت غداً

● بدر المشعان

كشفت مصادر دبلوماسية أن زيارة الرئيس محمد حسني مبارك الى الكويت غداً الأربعاء، التي يلتقي خلالها أخاه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح، تتعلق بمناقشة عدد من الملفات والقضايا العربية والإقليمية السياسية والاقتصادية، خاصة ما يتعلق بتفعيل المبادرات التي أطلقتها القمة الاقتصادية العربية التي عُقِدت في الكويت يناير الماضي.

وأوضحت المصادر أن الزيارة تهدف كذلك إلى تنسيق الرؤى بشأن القمة العربية الاقتصادية المقبلة التي تستضيفها القاهرة في 2011، والعمل على إعداد الملفات التي سيستعرضها القادة، وكذا ما تم تنفيذه من قرارات ومبادرات، واستعراض الخطوات العملية لصندوق دعم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في العالم العربي، الذي جاء بمبادرة كويتية عبر التبرع بـ25 في المئة من قيمته البالغة 2 مليار دولار، وإعطائه الضوء الأخضر للتنفيذ، بعد إعلان المملكة العربية السعودية تبرعا مماثلا، مشيرة إلى أن هناك لجنة عربية تحت إشراف الجامعة العربية ستقوم بالتنسيق مع المسؤولين الكويتيين لتفعيل آلية الصندوق الذي يسعى الى توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى دخل الفرد في العالم العربي ومحاربة الفقر. من جانبه، أكد السفير المصري لدى البلاد طاهر فرحات لـ"الجريدة" أن زيارة الرئيس مبارك إلى الكويت، تأتي في إطار المشاورات الثنائية الأخوية بين قيادتي البلدين الشقيقين. وبيَّن فرحات أن بلاده على تنسيق دائم مع القيادة والمسؤولين الكويتيين، مشيرا إلى أن هذه المشاورات تصب في تفعيل العمل العربي المشترك، ومتابعة القرارات السابقة للقمم العربية، التي تخدم بدورها شعوب المنطقة بشكل عام، وتحقيق التنمية الاقتصادية لها.

ولي العهد مهنئاً سلطان بن عبدالعزيز: علاقات عميقة ووشائج حميمة تجمعنا

عاد سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد مساء أمس إلى أرض الوطن بعد أن قام بزيارة إلى أخيه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في المملكة العربية السعودية وذلك في قصر العزيزية بالرياض.

وأعرب سمو الشيخ نواف الأحمد خلال الزيارة عن أسمى آيات التهاني وأعز التبركيات بما من الله به من الشفاء التام على أخيه صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز، سائلاً المولى عز وجل أن يكلأه بحفظه ورعايته ويسبغ على سموه نعمة الصحة والعافية.

كما أعرب سموه عن خالص الثناء والتقدير على حسن الاستقبال والحفاوة البالغة وكرم الضيافة التي حظي بها والوفد المرافق لسموه خلال الزيارة للسعودية الشقيقة مما يؤكد عمق العلاقات والوشائج الحميمة التي تجمع بين البلدين والشعبين الشقيقين، سائلاً المولى العلي القدير أن يحفظ المملكة العربية السعودية وشعبها الشقيق من كل سوء وأن يحقق له مزيداً من السؤدد والعلياء والأمن والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة. وحضر المقابلة من الجانب السعودي كل من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الرياض وصاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن مساعد آل سعود مستشار ديوان سمو ولي العهد وصاحب السمو الملكي الأمير تركي بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود مساعد وزير الثقافة والاعلام وصاحب السمو الملكي الامير فيصل بن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز ال سعود المستشار في ديوان سمو ولي العهد وصاحب السمو الملكي الامير سلمان بن سلطان بن عبدالعزيز ال سعود مساعد الامين العام لمجلس الامن الوطني للشؤون الاستخباراتية والامنية وأصحاب السمو الملكي الامراء وعدد من الوزراء.

ولي العهد يعود سلطان بن عبدالعزيز

فصل الخطاب حول يوم...

من الصحيح ومن الإنصاف أيضاً القول إن رئيس الوزراء لو ضمن وحدة الصف وصدق المساندة لما تردد في مواجهة الاستجواب منذ البداية.

ثالثاً- من التداعيات الرئيسية للحقيقة المشار إليها أن الإصلاح والتنمية هما مسؤولية الحكومة بالمقام الأول، وهما محك كفاءتها ومعيار نجاحها، وقولنا هذا لا ينفي أبداً ضرورة تعاون السلطة التشريعية وأهمية دعمها ومساندتها، ولكنه يعيد إلى الأذهان أن الوصول إلى مثل هذا الدعم والحصول على مثل هذه المساندة، هما بدورهما من مهام الحكم والحكومة. ذلك أن أسلوب تأليف الحكومة، والمعايير التي تحكم اختيار أعضائها، وتحدد حقائبهم، وقدرة الوزراء وشجاعتهم على ممارسة صلاحياتهم وتحمل مسؤولياتهم والمشاركة الفعلية في القرار السياسي لمجلس الوزراء، تمثل بمجموعها شروطا أساسية للثقة الشعبية بالحكومة للمساندة المستحقة لها من نواب الأمة.

رابعاً- من حق الحكومة- بل ومن واجبها أيضاً- أن تسعى بكل طريقة دستورية وأخلاقية ممكنة لكي تضمن أغلبية مريحة تساعدها في تمرير تشريعاتها ومشاريعها، كما تساعدها في تجاوز الأزمات والاختناقات السياسية، وللمعارضة- بالطبع- الحق ذاته وبذات الشروط، ولكن بالاتجاه المعاكس، ولئن كنا لا نشكك إطلاقاً في دستورية ومصداقية الأغلبية التي حظيت بها الحكومة في الاستجوابات الأربعة، فإننا وفي الوقت ذاته لا نتردد في القول إن ممارسات حكومية ونيابية ثلاثاً قد جرحت نقاء جهود حشد الأنصار وتأمين الأكثرية:

أول هذه الممارسات تمثل في "التخويف" من حل مجلس الأمة إذا جاءت نتيجة الاستجوابات على غير هوى الحكومة، وقد شارك في هذا "التخويف" أو "التهويل" أو التهديد، إن صح التعبير، وزراء ونواب، وركزت عليه صحف وفضائيات، وأوحى معظم هؤلاء أن الحل "الذي يرونه قادماً لا محالة" لن يكون حلاً منسجماً مع نصوص الدستور، ولا ينكر هنا أن هذه الحملة قد آتت بعض أكلها، ولكن لا ينكر- في المقابل- أيضاً أن "يوم الاستجواب" كان من المناسبات القليلة التي ظهر فيها اتفاق غير معلن بين مجلس الوزراء وأغلبية أعضاء مجلس الأمة، وبين رئاستي المجلسين على ضرورة الحيلولة دون حل مجلس الأمة ودون استقالة الوزارة.

وثاني الممارسات التي جرحت نقاء ضمان الأغلبية تمثل في اعتماد مبدأ السرية، وإذا كانت "السرية" أداة دستورية وظفتها الحكومة لمصلحتها، فإن عتابنا هنا موجه إلى النواب الذين وافقوا على ذلك. فالسرية انتهاك من هؤلاء النواب لحق ناخبيهم في واحد من أهم أسس الديمقراطية ومن أهم حقوق المواطن وهو الحق في المعرفة والاطلاع.

أما الممارسة الثالثة التي تمثلت في عريضة وقعها أكثر من ثلاثين نائباً يعلنون فيها الالتزام المسبق برفض طلب عدم التعاون مع الحكومة، فإننا نعتقد أنها ممارسة لا تخلو من شبهة دستورية، وفيها استباق للأحداث يدل بشكل ما على عدم الثقة بثبات الأكثرية النيابية على موقفها، مثلما ان إعلان عدم التعاون مسبقاً يحمل شبهة أيضاً. وإذا كان من مصلحة الحكومة- ولا نقول من حقها- أن تطلب مثل هذه العريضة، فإننا نعتقد أنه ليس من مصلحة النواب، ولا من حقهم أن يستجيبوا لهذا الطلب. فرفض التعاون أو الموافقة عليه قرار يجب أن يتخذه النائب يوم الجلسة المخصصة لذلك لا قبلها، وفي قاعة عبدالله السالم لا خارجها، وهنا نود أن نوجه تحية احترام وتقدير إلى كل النواب الذين رفضوا مبدأ سرية جلسة الاستجواب، ورفضوا توقيع العريضة المشار إليها، ونخص بالتحية منهم النواب الذين اصروا على رفض السرية والعريضة رغم وقوفهم في صفوف الموالاة.

لقد أوحت السرية بعدم ثقة الحكومة بنفسها وعدم ثقة النائب بناخبيه، أما العريضة فقد عبرت بوضوح عن تخوف الحكومة من انفراط أكثريتها.

خامساً- أثبتت مشاهد "يوم الاستجواب" وجلستي تأكيد التعاون وتجديد الثقة، أن الموالاة والمعارضة في الكويت مفهومان غامضان متداخلان زئبقيان، الأمر الذي ذهب بالبعض إلى القول إن أحد الاستجوابات على الأقل كان من قبل الموالاة لا على سبيل المعارضة، وإن عدداً من النواب لم يقف في صف "المعارضة" إلا بعد أن تأكد من أغلبية "الموالاة"، كما أثبتت مناورات وتصريحات "الموالين" و"المعارضين".

إن وقوف الكثير من النواب في أحد الجانبين إنما يخضع بالدرجة الأولى لانعكاس ذلك على صندوق الانتخاب، وعند هذه الحقيقة بالذات نقف طويلاً، ونفكر ملياً، ونعرب عن قلق عميق وحقيقي ومبرر من أن تكون لنتائج "يوم الاستجواب" ولضمان تماسك "الأغلبية" تكلفة باهظة سياسياً وتنموياً واجتماعياً. ذلك لأن نتائج "يوم الاستجواب" ستبقى بلا جدوى، والأغلبية المساندة للحكومة ستبقى بلا معنى، ما لم تنجح الحكومة في توظيفهما لمصلحة الإصلاح والتنمية وسيادة القانون. وستثبت الجلسات الثلاث التي يعقدها مجلس الامة في الاسبوع الجاري ما إذا كانت الحكومة قادرة على الاستفادة الايجابية من أغلبيتها لمقاربة المشاريع المهمة المطروحة على جدول الأعمال، سواء تعلق الأمر بقانون العمل أو بالقروض أو بهيئة سوق المال أو بموضوع "البدون"، فهي محك للقدرة على اتخاذ المواقف الجريئة وعلى الانجاز في آن.

المجلس يعود إلى أولوياته...

قانوناً يلزم الحكومة بتحمل فوائد قروض المواطنين الاستهلاكية والمقسطة.

وأعلن النائب خلف دميثير في دردشة مع الصحافيين أمس نيته ومجموعة من النواب تشكيل وفد لمقابلة سمو أمير البلاد لإطلاعه على المشاكل التي تعانيها أسر كويتية كثيرة بسبب القروض، وإطلاعه أيضاً على عدم جدوى صندوق المعسرين الذي اقترحته الحكومة.

وبينما لم تقدم الحكومة أي تعديلات جديدة على قانون العمل في اجتماع لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل التي استكملت أمس مناقشة التعديلات على القانون، قدمت كتلة العمل الشعبي أمس 15 تعديلاً على مواد القانون.

وكشف مصدر مطلع لـ"الجريدة" أن التعديلات التي قدمتها "الشعبي" هي عبارة عن حذف مادتين وإضافة مادة جديدة إضافة إلى إدخال تعديلات على بعض المواد فضلاً عن تعديلات عدة شكلية في اللغة والصياغة.

وأوضح المصدر أن "الشعبي" اقترحت حذف فقرة من كل من المادتين 39 و69 وإضافة مادة جديدة بعد المادة التاسعة، فضلاً عن تعديلات على المواد 23 و24 و45 وغيرها.

وأشار إلى أن "تلك التعديلات شملت مواد تم التصويت عليها وإقرارها في المداولة الثانية التي لم تستكمل بسبب رفع الجلسة"، مبيناً أن "من شأن هذه التعديلات أن تعيد القانون إلى نقطة البداية، وستفتح المجال أمام إدخال تعديلات على كثير من المواد التي صوت عليها المجلس".

وأضاف أن "المادة 107 من اللائحة الداخلية تجيز العودة إلى تعديل مواد تم التصويت عليها ولم تعتمد بشكل كامل"، مؤكداً أن "الحكومة لم تقدم أي تعديلات جديدة على مواد القانون وفق الصيغة التي انتهت إليها اللجنة في تقريرها المدرج على جدول أعمال الجلسة".

ومن جانبه، أعلن رئيس اللجنة المالية النائب يوسف الزلزلة أن "اللجنة حسمت رأيها وأحالت تقريرها إلى المجلس، وهو من يحسم الموضوع"، مشيراً إلى أنه "لا شأن للجنة في موقف الحكومة".

وقال الزلزلة إنه "من حق الحكومة إعادة القانون، ومن حقنا أن نستخدم صلاحياتنا، وإذا أرادت الحكومة تقديم تعديل جديد فسندرسه"، مبيناً أن "اللجنة لن تطلب سحب التقرير لعدم وجود مبرر". واعتبر النائب عادل الصرعاوي أن اللجنة "صادرت حق المجلس بالنظر في

الحكومة تتخذ إجراءات...

مجلس الوزراء رضوان الروضان إن "هذه الإجراءات تأتي تطبيقاً وتفعيلاً لكل القوانين ذات الصلة بهذا الأمر، بما يكفل ضبط ومواجهة الممارسات والمظاهر المخالفة والمرفوضة من المجتمع الكويتي".

وكان مجلس الوزراء عبر عن رفضه "جميع الممارسات الإعلامية السلبية التي تنتهجها بعض وسائل الإعلام المقروء والمرئي والمسموع بما يهدف إلى تفتيت الوحدة الوطنية وإثارة النعرات العصبية والطائفية والعنصرية والقبلية".

وهدد المجلس في جلسته التي ترأسها رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ ناصر المحمد مساء أمس الأول وسائل الإعلام "باستخدام كل الأدوات والإجراءات القانونية في حق أية مؤسسة إعلامية أو أي شخص يخوض في الحديث عن العنصرية والطائفية والقبلية أو يطعن في الشخوص من دون وجه حق".

إلى ذلك، كشف مصدر حكومي أن لجنة مشتركة من الوكلاء المختصين في وزارت الداخلية والإعلام والمواصلات سيتم تشكيلها اليوم، بهدف وضع حلول عملية تمنع "الفوضى" الفضائية في الدولة، مؤكداً أن المعلومات التي حصلت عليها "الإعلام" خلال الأيام الماضية بشأن قناة السور أكدت ضرورة حدوث تعاون بين "الإعلام" و"المواصلات" و"الداخلية" على اعتبار أن "هناك حالات لا يمكن للإعلام التدخل فيها، وبالتالي يكون الأمر أمنياً ويستوجب تدخل وزارة الداخلية".

وأكد المصدر أن "الإعلام" أحالت أمس "السور" و"سكوب" إلى النيابة العامة لمخالفتهما قانون الإعلام المرئي والمسموع، لافتة إلى أن المذكرة التي أعدتها الوزارة بينت المخالفات التي ارتكبت من قبل المؤسستين، كما أرفقت معهما نسخ CD للمخالفة التي قامت بها القناتان.

وتوقع المصدر أن يستعجل مجلس الوزراء اعتماد المقترحات المقدمة من قبل وزارة الإعلام بشأن إجراء تعديلات جوهرية على قانوني المطبوعات والنشر والإعلام المرئي والمسموع، وذلك لإحالتها إلى اللجان المختصة في مجلس الأمة، ليتم بعد ذلك عرضها على المجلس لإقرارها، لافتة إلى أن المقترحات المقدمة من "الإعلام" جاءت لسد بعض الثغرات القانونية التي رصدتها الوزارة بعد أن بدأت بتطبيق اللائحة التنفيذية للقانونين خلال السنوات الماضية.

وأشار المصدر إلى ان أهم التعديلات المقترحة من "الإعلام" تغليظ العقوبات على المؤسسات الإعلامية التي تتعرض أو تمس الوحدة الوطنية، كما ستتحمل المؤسسة الإعلامية مسؤولية حديث الضيوف الذين تجري حوارات أو لقاءات معهم، كما سيكون الضيوف أيضاً ملاحقين قانونياً لحديثهم في المؤسسات الإعلامية المختلفة الخاضعة للأحكام والقوانين المنظمة لعملها.

من جهه أخرى، أعطى وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد أوامر مباشرة لقطاع المباحث الجنائية ومباحث أمن الدولة لرفع تقارير أمنية حول قضيتي مركز "وذكر" وقناة السور والأطراف التي شاركت في الأحداث الأخيرة بشأن القضيتين، تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء خلال الأيام القليلة القادمة.

وقالت مصادر أمنية لـ "الجريدة" إن المباحث أعدت مسبقاً مثل تلك التقارير الأمنية، وهي في طور وضع اللمسات النهائية لتقاريرها عن الحالة الأمنية في البلاد، لافتة إلى أن المباحث ستخاطب الجهات الأمنية الخليجية أو في أية دولة أخرى، إذا ما تسلمت أمراً من النيابة بإلقاء القبض على أي متهم غادر البلاد خلال الفترة الماضية، لإحالته للتحقيق واتخاذ اللازم.

من جانبها، أصدرت الحركة الإسلامية الدستورية (حدس) أمس بياناً حملت فيه رئيس مجلس الوزراء ووزيري الإعلام والداخلية المسؤولية السياسية عن التجاوزات المسيئة للوحدة الوطنية، ولسمعة الوطن والمواطنين إقليمياً ودولياً.

وقالت "حدس" إن بعض وسائل الإعلام الفاسدة والمشبوهة، تمادت في إثارة الفتن العنصرية والدعاوى الطائفية ومشاعر الكراهية بين أفراد وجماعات الشعب الكويتي، معربة عن استغرابها "تزامن هذه الحملات الإعلامية والصحافية والالكترونية بحق المعارضة السياسية، والظالمة بحق التجربة الديمقراطية، مع دعوات لاستحداث تعديلات على الدستور الكويتي".

كما أصدرت لجنة الإنقاذ الوطني "إنقاذ" المكونة من عدد من النواب والشخصيات السياسية بياناً أمس طالبت فيه باتخاذ إجراءات سريعة لوقف مشروع الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون صندوق المتعثرين نتيجة عدم إدراجها هذا المشروع في تقرير اللجنة". وطالب الصرعاوي في تصريح أمس بإرجاع التقرير إلى اللجنة أو إبقائه على جدول الأعمال مع إعداد التقرير التكميلي بشأن الموضوع.

أما النائب دليهي الهاجري فأكد أن مشكلات القروض و"البدون" في طريقها إلى الحل، متوقعا النجاح في حشد أغلبية لتمرير المداولة الأولى من قانون شراء المديونيات في جلسة غد.

04

قناة "السور" والملاحقة القانونية للقائمين عليها، والإسراع في تحريك المساءلة القانونية لقناة "سكوب"، ومطالبة القضاء بإغلاقها وفق قانون الإعلام المرئي والمسموع.

وطالبت "إنقاذ" بإقالة وزيري الإعلام والداخلية "لتقصيرهما الفاضح في التعامل مع الفتنة"، وبأن تصدر الحكومة بياناً سياسياً واضحاً تعتذر فيه عن تهاونها، وتلتزم فيه أمام الشعب بعدم التراخي مستقبلاً في تطبيق القوانين تجاه دعاة الفتنة الفئوية والطائفية والمناطقية و"أبواقهم" و"قنواتهم".

ودعت "إنقاذ" إلى حضور تجمع جماهيري تحت عنوان "إنقاذ وطن" يقام مساء اليوم في السابعة والنصف، في الساحة الواقعة أمام ديوان النائب خالد الطاحوس في منطقة العقيلة.

وأصدر التحالف الإسلامي الوطني بياناً طالب فيه بوقفة يقظة لمعرفة الأيادي الخفية التي تقف وراء "الفتنة الكبرى"، ورصد المستفيد الحقيقي من إثارة مثل هذه الفتن والبلبلة وخلق حالة توتر مستمرة في البلد.

ودعا جميع المواطنين إلى التحلي بضبط النفس، وممارسة أعلى درجات الحيطة والحذر لإضاعة الفرصة على المتربصين بأمن الكويت، والتأكيد على أهمية التمسك بالدستور.

وعلى الصعيد النيابي، أصدر أمس تسعة نواب هم عبدالله الرومي وعادل الصرعاوي ومرزوق الغانم وأسيل العوضي وعلي الراشد وصالح الملا وسلوى الجسار وعبدالرحمن العنجري وحسين الحريتي بياناً بشأن الأحداث الأخيرة، دعوا فيه إلى عدم الانجرار وراء دعوات الفتنة وتمزيق النسيج الاجتماعي الكويتي.

وطالب النواب الحكومة بتفعيل وتطبيق مواد الدستور والقانون على الجميع دون استثناء، وأن تصدر قراراتها على أساس دستوري وقانوني، وألا تكون مجرد ردود أفعال أو استجابة لضغوط.

وفي هذا الصدد، أعلن النائب مسلم البراك أنه قدم أمس بلاغاً إلى النيابة العامة ضد قناتي سكوب والسور ومحمد الجويهل استناداً إلى قانوني الجزاء والمرئي والمسموع والمطبوعات والنشر، بتهمة السعي إلى تقويض النظام الاجتماعي وتفريق المجتمع وضرب الوحدة الوطنية.

وقال البراك في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة إن هناك تقاعساً واضحاً من قبل الحكومة، وخصوصاً وزيري الإعلام والداخلية، متسائلاً: "أين دور وزير الداخلية الذي ألقى القبض على النواب أيام الانتخابات؟". وأضاف: "إذا كانت هناك علاقة تربطه بالجويهل، كما يقال، فهذا أمر آخر"، مؤكداً أن سياسة "فرق تسد" لن يستفيد منها أحد.

وأكد النائب عدنان عبدالصمد دعمه كل إجراء حكومي ضد من أساء إلى البلد، معتبراً أن بيان مجلس الوزراء حول الأحداث الأخيرة "جيد"، مشدداً على رفضه استغلال الأحداث في تصفية الحسابات السياسية، وأن المطلوب "التشاور لوأد الفتنة بدل الحديث عن الاستجوابات".

واستغرب النائب فيصل الدويسان تصريح وزير الإعلام وزير النفط الشيخ أحمد العبدالله بأنه لم يمنح قناة السور ترخيصاً بالبث "فإذا كانت الحال كذلك، فكيف يفسر وزير الإعلام تزويد القناة بمجموعة كبيرة من البرامج والمواد الخاصة بتلفزيون الكويت تقوم ببثها؟".

وطالب الدويسان العبدالله بإجراء تحقيق فوري في هذه المسألة لمعرفة من يقف خلف تسرب المواد إلى القناة، داعياً إلى فتح ملفات الفساد الإداري والمالي في الوزارة.

من جهته وصف النائب مبارك الوعلان قرار مجلس الوزراء تجاه من حاول تفكيك المجتمع، وضرب وحدته الوطنية، بالمخجل، مشدداً على ضرورة "إحالة هذا الشخص إلى أمن الدولة والتحقيق معه".

وعلمت "الجريدة" من مصادر قريبة من "العمل الشعبي" أن الكتلة ستعلن موقفها من قرارات مجلس الوزراء التي اتخذت بشأن حماية الوحدة الوطنية خلال الندوة التي ستعقد عند النائب خالد الطاحوس مساء اليوم.

على صعيد آخر، انتقد النائب عدنان المطوع دعم مركز "وذكر"، معتبراً الدعم شقاً للوحدة الوطنية، ومؤكداً أنه لن يتم السكوت عن هذا الأمر.

وقال إن "هذا المركز تعدى على القانون بنشر المنشورات غير القانونية"، محملاً الحكومة المسؤولية "وعلى وزارات الداخلية والإعلام والبلدية التحرك حتى لا يتفاقم الأمر".

04-05 و08

«المحافظون» يحكمون...

الأول لعاكف، بمنصب سيتم استحداثه خلال الفترة المقبلة، وذلك بعد تعديل اللائحة الداخلية، إذ عرض عليه تولي منصب رئيس مجلس الشورى العام وهو منصب لم تعرف اختصاصاته بعد. ولحين إتمام التعديل، سيتولى حبيب ملفات التطوير داخل المكتب. ورجحت مصادر أخرى أن يقوم بديع باختياره نائباً له في حال توليه منصب المرشد العام، إذ تجيز له اللائحة ذلك. وشدد عضو مكتب الإرشاد سعد الكتاتني في تصريح لـ"الجريدة"، على أن "الانتخابات تمت في إطار شفاف ووفقا للائحة الداخلية للجماعة بإشراف المرشد العام"، وعلى أن "الجميع يتحتم عليه الانحناء أمام هذه النتائج". ورأى الكتاتني أن "خروج حبيب وأبوالفتوح لا يعني مطلقا إقصاء للرموز الإصلاحية على حساب التيار المحافظ، وأبلغ دليل على ذلك هو دخول عصام العريان أحد أبرز الإصلاحيين الى المكتب". واعتبر الباحث في شؤون الحركات الإسلامية نبيل عبد الفتاح أن نتائج هذه الانتخابات تعد بمنزلة "انتصار حقيقي للتيار المحافظ وضربة شديدة للوجوه الإصلاحية"، لافتا إلى أن "وجود العريان لا يعدو كونه محاولة من المحافظين ليبرهنوا على حيادهم الكامل وليبرروا موقفهم أمام الرأي العام على أنهم تركوا الفرصة سانحة أمام الإصلاحيين". وفور إعلان النتائج نشر "شباب الجماعة" على مواقعهم رسالة، قالوا فيها: "لا بيعة ولا طاعة ولا إمارة للمتغلبين الانقلابيين في مكتب الإرشاد... شباب الإخوان على نهج الشهيد حسن البنا".

الاتجاه الجديد لصندوق النقد...

وطالبوا الصندوق بمعالجة أربع مناطق تحتاج إلى الإصلاح- أو ما أطلق عليه "قرارات إسطنبول"- في عام 2010: تفويض صندوق النقد الدولي، والدور التمويلي الذي يضطلع به الصندوق، والحوكمة، والإشراف المتعدد الأطراف.

أولاً، سنقوم بإعادة تقييم التفويض الأساسي للصندوق- على النحو المبيَّن في الفقرات الخاصة بصندوق النقد الدولي، وطبقاً للممارسات في السنوات الأخيرة- في ضوء نطاق من السياسات المتبعة في القطاع المالي والاقتصادي التي تؤثر حالياً في الاستقرار العالمي، وفي حين تظل الأهداف العامة لتعزيز الاستقرار المالي العالمي والنمو المستدام قائمة، فإن الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال الدولية، وارتباطات القطاع المالي، والاحتفاظ بالأصول عبر الحدود، وطبيعة الأزمة الحالية، كل ذلك يسلط الضوء على الحاجة إلى إحياء تفويض الصندوق وتوضيح كيفية تنفيذه.

ثانياً، وبعد مسألة التفويض، يتعين علينا أن نعمل عن كثب مع البلدان الأعضاء من أجل التوصل إلى الدور التمويلي الأمثل الذي ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يضطلع به. لقد عملت بلدان عديدة على تكديس احتياطيات رسمية ضخمة من العملات الأجنبية، كوسيلة لتأمين الذات ضد التطورات الخارجية المعاكسة، ولكن السعي إلى تأمين الذات يعمل على تعقيد الإدارة النقدية الداخلية ومراقبة أسعار الصرف، ويمثل سوء تخصيص لرؤوس الأموال على الصعيدين المحلي والعالمي، كما يؤدي إلى رفع خطر وقوع أزمات مالية أضخم في المستقبل.

وكجزء من الإصلاح الشامل لتسهيلات الإقراض التي يقدمها الصندوق، فقد أدخلنا "خط الائتمان المرن"، وهو بمنزلة مرفق تأميني وقائي تستفيد منه البلدان الأعضاء التي تتبنى سياسات قوية، ورغم أن ثلاثة بلدان (المكسيك، وبولندا، وكولومبيا) قد استخدمت هذا المرفق، فإن الأمر ربما يحتاج إلى إبداع أوسع نطاقاً.

ثالثاً، وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في إسطنبول على الخطوة الكبرى إلى الأمام على طريق الحوكمة والتي اتفقت عليها بلدان مجموعة العشرين: والتي تتلخص في تحويل ما لا يقل عن 5% من الحصص (بحلول يناير 2011) من البلدان ذات التمثيل المفرط إلى البلدان الناشئة والنامية التي لا تحظى بالتمثيل الكافي. وهذا التغيير من شأنه أن يشكل خطوة مطلوبة بشِدة نحو جعل الصندوق أكثر ديمقراطية، ومنح البلدان الأعضاء حصة أكثر عدلاً في الإدارة، والعمليات الاستراتيجية، والطموحات، والآمال، ولا شك أن المزيد من الشرعية سيجعل من صندوق النقد الدولي بدوره مؤسسة أكثر فعالية في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار في البلدان الأعضاء كافة، ويتعين على البلدان الأعضاء أن تمضي قدماً في التصديق على زيادة حصص 2008، ثم تنتقل إلى مراجعة حصص 2010.

رابعاً، صَدَّق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة العشرين إلى الصندوق للمساعدة في عملية مراجعة النظير، والحق أن صندوق النقد الدولي يتمتع بخبرة كبيرة فيما يتصل بعمليات مراجعة النظير التعاونية للأطر السياسية. ولكن النصائح التي قدمها الصندوق لم تنجح دوماً في حمل البلدان الأعضاء على اتخاذ خطوات راسخة، ومع تغيير الحصص كما ذكرنا آنفاً، والتقييم المتبادل الجديد الذي اقترحته مجموعة العشرين، فلابد أن يصبح الإشراف أكثر عمقاً، ويتعين على صناع القرار السياسي أن يواصلوا حتى النهاية التزامهم بعملية مراجعة النظير.

أخيراً، وفي مجال الإشراف على القطاع المالي، يتعين على الحكومات أن تمضي قدماً في إصلاح الكيانات الصغرى (الكيانات الفردية) وتحري التنظيمات الكلية الحصيفة (على الصعيدين العالمي والوطني). والآن يعمل صندوق النقد الدولي بالتعاون مع هيئة الاستقرار المالي وغيرها من المنظمات على وضع مبادئ وخطوط هادية جديدة، بما في ذلك ما يتعلق برأس المال، والسيولة، والروافع المالية، والترابط الداخلي، والمؤسسات ذات الأهمية بالنسبة للنظام الشامل، والطبيعة المؤيدة للتقلبات الدورية التي تتسم بها القواعد، والواقع أن التحدي في هذا الميدان سيتلخص في اتقاء الرضا عن الذات، وفي الوقت نفسه عدم إثقال كاهل النظام بالإفراط في وضع التنظيمات.

إن صناع القرار السياسي تنتظرهم أجندة عمل ضخمة، ولكنهم نجحوا بالفعل في تسجيل بداية طيبة للغاية، وطالما استمروا في العمل معاً من أجل معالجة التحديات المشتركة في ظل روح تعاونية بنّاءة فلابد أن تبدو احتمالات النجاح طيبة.

"بروجيكت سنديكيت" بالاتفاق مع "الجريدة".